عصـور - مصنفة ج - المجلد 20 / العدد 02 جويلية2021
EISSN 6278-2600 / ISSN 1112-4237 الإيداع القانوني 2002- 464 Depot légal

من الاستعمار إلى التعاون (التعليم أنموذجا)

From colonialism to cooperation (education as a model)

مغزيلي عبد القادر *
طالب دكتوراه جامعة أحمد بن بلة وهران 1
meghziliabdelkader@gmail.com
أد حمدادو بن عمر
جامعة أحمد بن بلة،وهران 01/ الجزائر
sidahmedh1976@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/05/25 تاريخ المراجعة: 2021/06/10 تاريخ القبول:2021/06/17

الملخص:

بانتهاء الوجود المادي العسكري الفرنسي في الجزائر , انتهت حقبة تاريخية كان عنوانها الأبرز الاستيطان والهيمنة و بداية مرحلة ثانية عرفت تاريخيا بتصفية الاستعمار ، حيث أفضت الثورة التحريرية الجزائرية إلى واحدة من أهم ملاحم القرن العشرين من خلال هزيمة أقوى الإمبراطوريات الاستعمارية إلى جانب الإمبراطورية البريطانية، وإمام هذا المشهد الجديد كان لابد من البحث الجاد عن آليات جديدة تضمن الاستمرار الاستعماري في ثوبه الجديد كما خطط له منذ النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين، حيث وقع الاختيار على ربط الاستقلال بالتعاون في شتى المجالات على أن يكون السبق لفرنسا .

ومن تلك المجالات : المجال الثقافي حيث استقر الرأي الفرنسي على الاستمرار من خلال المدرسة، كون مخرجاتها تخدم التوجه الفرنسي، و تصب في النهاية في المصلحة العليا لفرنسا . فثقافيا ولغويا أصبحت الفرنسية لغة الإدارة والتعامل . أما سياسيا فان اغلب

* مغزيلي عبد القادر، طالب دكتوراه جامعة أحمد بن بلة وهران 1

النخب قد تكونت داخل أسوار المدرسة، وإنّ الخريطة الجينية لأغلب الساسة الجزائريين قد وضعت معالمها خلف جدران المؤسسات التعليمية ذات التوجه الفرنسي، و أما اقتصاديا فان القاعدة الاقتصادية التي تنص على أن من يتحدث لغة يستهلك منتجاتها، وهو ما تحقق عمليا منذ بدايات الاستقلال الأولى

الكلمات المفتاحية: التعاون؛ المدرسة؛ الهوية؛ الثقافة؛ الفرونكونوفية؛ فرنسا؛ الجزائر ؛ الاستعمار

Abstract :

With the end of the French material military presence in Algeria, a historical period whose main title was settlement and domination ended, and the beginning of a second phase known historically as the liquidation of colonialism, where the Algerian liberation revolution led to one of the most important epics of the twentieth century through the defeat of the most powerful colonial empires alongside the British Empire. In front of this new scene, it was necessary to seriously search for new mechanisms that would ensure the colonial continuation in its new dress, as planned since the second half of the forties of the twentieth century, when the choice was made to link independence with cooperation in various fields, provided that France would be the first.

Among those areas: the cultural field, where the French opinion has settled to continue through the school, since its outputs serve the French orientation, and ultimately serve the higher interest of France. Culturally and linguistically, French has become the language of administration and interaction. Politically, most of the elites were formed within the walls of the school, and the genetic map of most Algerian politicians has placed their features behind the walls of French-oriented educational institutions, and economically, the economic rule stipulates that whoever speaks a language consumes its products, which is practically achieved since the beginnings The first independence

Keywords: Cooperat; School; Identity; the culture; Francophone; France; Algeria; colonization

- مقدمة:

تشكل ظاهرة الاستعمار في حد ذاتها موضوع إشكالية تاريخية و سوسيولوجية، طبعت العلاقات الإنسانية والدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وكان من نتائجها المباشرة ظهور حركات التحرر، وقد كان من أبرز تلك الحركات، ثورة التحرير الجزائرية التي توجت بالاستقلال وإقامة الدولة الوطنية بداية من 1962.

غير أن العلاقات الجزائرية الفرنسية لم تتوقف غداة الاستقلال، بل استمرت في شكل تعاون بين دولتين متساويتين من حيث القيمة القانونية، وقد نظمت تلك العلاقات مجموعة بروتوكولات تعاون، وما يجدر ذكره أن مضمون وطبيعة هذه العلاقات كان قد تحدد سلفا بالإرث التاريخي الثقيل لـ 132 سنة من التواجد الفرنسي، وتحدد ويتحدد حتى الآن بما تمثله الجزائر من ثقل جيو-سياسي واقتصادي بالنسبة لدول شمال المتوسط وخصوصا فرنسا، وهذا ما أدركته نخب البلدين منذ بواكير الحركة الوطنية ومرورا بالثورة التحريرية، فالاتفاقيات التي أفضت إلى تقرير المصير، ومن ثم الاستقلال. من هنا نطرح الإشكالية التالية

ما هي الآليات التي اختارها المستعمر في ظل التحول الجديد لضمان استمرار تأثيره و من تم استمرارية مصالحه؟ وعليه ما الدور الذي لعبته المدرسة الفرنسية في الجزائر المستقلة؟ وكيف كانت انعكاساتها الثقافية، الاقتصادية والسياسية. ؟

1- الانتقال من الاستعمار إلى التعاون:

عرف سانت باف Sainte Beuve (أنظر التعليق رقم 1) التعاون على أنه « اعتماد متبادل وتضامن مشترك بين طرفين أو أكثر»، وفي هذا السياق صرح جورج بومبيدو(أنظر التعليق رقم 2) في خطاب حول التعاون بتاريخ 10 جوان 1964 « أن هناك دوافع أخلاقية وأخرى إنسانية قد ساعدت على تمرير سياسة التعاون، فالأخلاق قد صاحبت السياسة لإعطائها دفعا قويا للتعاون» (G. Pompidou 1964)، غير أن الجهد الأكبر لسياسة التعاون التي تطرحها فرنسا يرتكز في التعاون الثقافي لما له من أهمية بالنسبة لفرنسا، وفي هذا السياق يقول «بومبيدو» : « إن أكثر البلدان تسويقا لثقافتها ولغتها بين دول العالم هي فرنسا» (G. Pompidou 1964)، ، وهذا لا يعود

بالدرجة الأولى للقيمة الثقافية والأدبية للفرنسية كلغة بقدر ما يعود إلى الرغبة في التواجد السياسي في المحافل الدولية، ففرنسا تسعى اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى أن تتواجد وعلى كل المستويات لمنافسة القوى الأوروبية الأخرى وتحديدا العالم لأنجلو-سكسوني، لذا كان دعم الثقافة واللغة الفرنسية في الجزائر هو دعم غير مباشر للفرنسية في خارج حدودها أي حدود الجزائر على اعتبار المتعاملين الآخرين مع الجزائر، كما أنه لا يمكن لفرنسا إلا دعم هذا التعاون لأنه من غير المعقول بالنسبة لها أن تتخلى عن عشرات السنين من الاتحاد مع الجزائر.

ومما ساعد على هذا التوجه الجديد في العلاقات الدولية والتي أعقبت التحرر السياسي، دعم الأمم المتحدة له، فقد ورد في ميثاقها وتحديدا في الفصل التاسع منه، التأكيد على أهمية التعاون بين الدول كهدف أساسي للمنظمة، غير أن الواقع لا يتطابق مع تلك النصوص المثالية التي روج لها الإعلام الفرنسي، وهو ما عبر عنه " أمادو سيدو" "Amadou Seydou " بقوله: « إن التعاون الثنائي في وسائله وأهدافه لا يخضع دائما للقيم الأخلاقية بل يخضع بالأساس لحسابات المصالح » (1971:611. Amadou Seydou)، لذا سعت فرنسا إلى المحافظة على امتيازاتها الاستعمارية وذلك رغم الأزمات المتتالية مع الحكومة الجزائرية مثل الأزمة التي انجرت عن عدم احترام بنود اتفاقيات إيفيان، أزمة تأميم الأراضي الفلاحية في أكتوبر 1963، أزمة الخمور 1967، أزمة العمال المهاجرين 1968 وأخيرا الأزمة النفطية لعام 1971.

ورغم ذلك فمسار التعاون لم يتوقف حتى وإن عرف محطات متباينة صعودا وهبوطا، أدت إلى أزمات حادة بين الطرفين سرعان ما كان الفريقان يزيلانها ويبددان الخلافات. لقد سعت فرنسا من خلال اتفاقيات إيفيان إلى تحقيق هدف بعيد المدى يتمثل في الاستمرار في الإشراف والتأثير على القرار السياسي في الجزائر والإبقاء على الامتيازات المتحصل عليها خلال الفترة الاستعمارية (Salah Mouhoubi 1984:46)، بينما كان هدف الطرف الجزائري قريب المدى تمثل في الاستقلال السياسي واستعادة السيادة الوطنية، وقد تجلت النوايا الفرنسية بوضوح في ربط الاستقلال بالتعاون مع مستعمر الأمس، حيث سعت إلى المحافظة على الإرث اللغوي والثقافي الفرنسي لجعل الجزائر بلدا فرانكوفونيا ودفعها لإدارة ظهرها للإرث الثقافي العربي الإسلامي أو بمعنى

آخر وأوضح خلق مجتمع مغرَّب ومغيب ثقافيا عن محيطه، وهذا ما عبر عنه « روبار» Robert Buron عضو الوفد المفاوض بقوله « الأهم هو التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار ثم إقرار تقرير المصير، ولكن دون إحداث انقلاب فجائي وسريع للواقع الحالي المرتبط بالمصالح الاقتصادية، السياسية والاجتماعية للأوروبيين في الجزائر» (1984:46 Salah Mouhoubi)، ثم يضيف قائلا: «والأمر نفسه بالنسبة للمصالح الثقافية، إن هذه النتائج هي التي يجب أن تتحقق اليوم».

إن هذه الأهداف لم تكن عرضية بل كانت عاكسة لإستراتيجية واضحة المعالم وضعت بعناية منذ وصول الجنرال ديغول إلى السلطة بعد انقلاب 13 ماي 1958، فتقاطع مصالح فرنسا الداخلية والخارجية أعطى الصيغة النهائية لاتفاقيات إيفيان التي سعت من خلالها فرنسا إلى حجز مقعدها الأمامي في المشهد السياسي في الجزائر.

2- المدرسة ودورها في ترسيخ قيم المجتمع:

تعتبر المدرسة الأداة الأهم في عملية بناء المجتمع وتثبيت ركائزه بما يتماشى والخصوصيات الحضارية والثقافية للشعوب، فالمدرسة كمنظومة إيديو-معرفية أخطر مؤسسة مجتمعية لما لها من أدوار في تكوين وتنشئة الفرد المتعلم منذ طفولته الأولى، ودمجه داخل البنية الاجتماعية ليحتل موقعا متميزا ويلعب أدوارا معينة داخله ؛ ولهذا فالمدرسة ليست وسيطا حياديا لنشر المعرفة والقيم فقط، ولا هي ذلك المكان الذي يلتقي فيه المعلم والمتعلم بهدف المعرفة المجردة، فهي بالإضافة إلى ذلك تعبيرا عن الأيديولوجية السائدة وأحد أهم الأدوات لنشرها والتبشير بها (Robert Buron 1965:228) ، وهذا ما ذهب إليه أيضا جون ديوي (نبيل بدران 1996 :56) بقوله « فكل ما أنجز المجتمع لنفسه وضع برعاية المدرسة (أنظر التعليق رقم 3) ، ولهذا فأيما مدرسة وضعت ركائزها على غير التي أوجدها المجتمع لنفسه إلا انهار وانفرط عقده، وذلك لأن المدرسة يجب أن تكون في خدمة المجتمع ومشروعه الحضاري، وأن تعمل على تقويم سلوكات الفرد الخاطئة داخل المجتمع وأن تساهم في بناء معتقداته الصحيحة وتكوّن مواطنين صالحين، وإلى جانب ذلك فهي مركز للإشعاع المعرفي والعلمي، إذ يتخرج منها القادة السياسيون، العلماء ورجال الفكر، رجال الأدب والفن، فأي مجتمع لا يمكن أن يكون صادقا مع نفسه ما لم يكن متحكما في نمو أفراده ذهنيا وعاطفيا من خلال

المدرسة التي يشرف عليها، فهي ذلك المجتمع الصغير (جون ديوي 1978 :31) الذي يكوّن المشتلة التي تزود المجتمع، وفي ذات الوقت هي انعكاس له، إذا فالأطفال لا بد وأن يوجهوا وفق فلسفة المجتمع العامة حتى لا يتصادم دور المدرسة بخط سير المجتمع فتحدث الازدواجية، أو الرفض المتبادل بين الفرد والمجتمع. وعليه فإن دور المدرسة يكمن بالأساس في تخريج الأفراد الذين يريدهم المجتمع » .

فماذا نعني بالمدرسة وما هي أبرز التعريفات التي أعطيت لها؟ وما هي الأدوار المنوطة بها؟

2.1. مفهوم المدرسة

إن المجتمعات تختلف في تراثها الاجتماعي ونظامها السياسي والاقتصادي تبعا لفلسفتها العامة، ورؤيتها للحياة والإنسان، وعلاقته بما حوله، وهذا ما ترسمه مؤسسات المجتمع المختلفة كالأسرة والمدرسة، فماذا نعني بها؟

المدرسة من درس يدرس، فنقول درس الشيء بمعنى طحنه وجزأه، ويقال أندرس البيت بمعنى تحطم وزال، ويقال درس الكتاب يدرسه بمعنى أقبل عليه ليحفظه ويفهمه، والمدرسة مكان الدرس والتعليم((جون ديوي 1978 :31) ، أما في اللغات الأجنبية فإن لفظ المدرسة Ecole الفرنسية مشتقة من اللفظ اليوناني Schole والتي حددت القواميس المختلفة معناه على أنه وقت الفراغ الذي يقضيه الأفراد مع بعض للتثقيف الذهني.

لقد تطور اللفظ مع الوقت ليعطي مفهوما جديدا، وهو التكوين الذي يعطى في شكل جماعي مؤسسي(مجمع اللغة العربية: ج1، 281) ، وقد وردت تعريفات كثيرة للمدرسة منها تعريف « فردناند بويسون» (أحمد طاهر مسعود 2011:249) الذي يرى أنها: « تلك المؤسسة الاجتماعية الضرورية والتي تهدف إلى ضمان التواصل بين العائلة والدولة من أجل إعداد الأجيال الجديدة ودمجها في إطار الحياة الاجتماعية (أنظر التعليق رقم 4) ». أما «فريدريك هاستون» فعرفها بأنها «نظام معقد من السلوك المنظم والذي يهدف إلى تحقيق جملة من الوظائف في إطار النظام الاجتماعي القائم » (أحمد طاهر مسعود 2011:250) ، بينما ذهب أرنولد كلوس إلى أن المدرسة « ... نسقا منظما من العقائد والقيم، وأنماط التفكير والسلوك الذي يتجسد في بنية المدرسة».

أما الباحثون العرب، فلم يختلفوا كثيرا مع الباحثين الأوروبيين، سواء منهم الشق الفرنكفوني أو الأنجلو-سكسوني، إذ عرفوا المدرسة على أنها «تلك المؤسسة التي أنشأها المجتمع لتولي تربية النشء»، وأضاف الدكتور محمد أحمد على الحاج على ما سبق « بأن المدرسة بناء اجتماعي، يستمد مقوماته المؤسسية من التكوين الاجتماعي العام »(أحمد طاهر مسعود 2011:250). من هنا واعتمادا على مختلف التعريفات ذات التوجهات الفكرية المختلفة والمتباينة، ترتسم أهداف ووظائف المدرسة التي نحددها كما يلي

2.2. وظائف المدرسة:

2.2.1. الوظيفة التعليمية والتكوينية:

تعمل المدرسة على تعليم الأطفال القراءة والكتابة، الحساب، وبالتدرج جميع المعارف العلمية المختلفة الأخرى والتي تحدد حسب التخصصات المختلفة كما يتم تلقين المعارف التاريخية والدينية واللغوية والعلمية والتي بها يتطور المجتمع ويواكب القفزة العلمية التي يعيشها العالم اليوم، وبذلك لا ينعزل المجتمع ويدخل في دوامة التخلف.

2.2.2. الوظيفة التربوية:

لم تعد المدرسة مكانا للتفريغ الكمي للمعرفة، بل تعدت ذلك إلى وظائف أخرى قد تكون أكثر أهمية، والمتمثلة في تقويم السلوك الفردي والاجتماعي على حد سواء وهو ما ذهب إليه «جون ديوي» بالقول « فعندما تقدم المدرسة كل طفل إلى عضوية المجتمع، وتدربه داخل المجتمع الصغير يكون لنا حينذاك أعمق وأحسن ضمان كمجتمع أكبر ذا قيمة» (جون ديوي 1978 :52) ، فبداخل المدرسة تكتسب القيم الإنسانية المتماشية مع المجتمع، الخادمة لتوجهاته، وهذا ما تحدده فلسفة التربية التي توضع للمدرسة كمؤسسة عمومية، فمتى ارتسمت الوظيفة التربوية والاجتماعية للمدرسة، فإنها تكون بمثابة القائد الذي يحدد معالم الإبحار لسفينة المجتمع، فهي مفتاح التطور، وبداخلها يتم بناء الفرد كلبنة أولى للأسرة والتي، بدورها، تؤسس لمجتمع متناسق وغير مفكك فكريا ولا ممزق ثقافيا ولغويا.

2.2.3. الوظيفة الإيديولوجية:

تعتبـر المدرســة الممــر والقنطــرة التـي تمــرر الدولــة مــن خلالهــا سياســاتها وإيـديولوجياتها، وهـو ما عبر عنـه «بورديـو»(أنظر التعليق رقـم 5) بقولـه: « إن المدرسـة جهـاز أيـديولوجي مهمتـه نقـل وترسـيخ أفكـار المجتمـع المهيمنـة» ؛ مـن هنـا نـدرك أن دور المدرسـة السياسي لا بـد وأن يقـوّم سلوك الفـرد ليكون متناغما ورؤيـة الدولـة السياسـية، وبصـورة أوضح يكمن دورها في ترويض المجتمع سياسيا وفق الرؤيـة الكليـة بغرس القـيم العامة للمجتمع كالديمقراطية، والحرية والتداول على السلطة وغيرها من المفاهيم التي لا تقوم الدولة الحديثة إلا بها ووفقها.

2.2.4. الوظيفة الثقافية ونقل التراث:

إن المدرسـة جـزء لا يتجـزأ من المجتمـع، أو هكـذا يجـب أن تكون على الأقـل إذا ما أراد المجتمع لنفسـه التماسـك وعـدم التفكك، فهي الناقل الأول للتراث بعـد تخليصـه من كل ما علق به من شوائب كتلك التي أوجدها المستعمر من خلال المدرسـة الكولونياليـة، فهي تعمل على نقل تراث المجتمع وتحافظ على هويته الثقافية من جيل لآخر بما يحتويه من قيم (أحمد طاهر مسعود 2011:252)..

عـرف محمـد عابـد الجـابري(أنظر التعليـق رقـم 6) الهويـة الثقافيـة بأنهـا « التعبير عـن الحاجـة إلى الاعتـراف والقبـول والتقـدير للإنسـان، كمـا هـو في تفـرده وتميزه، ففي الهوية الثقافية تشتغل جدلية الذات والآخر، وتعيد كل جماعـة بشـرية تأويل ثقافتها من خـلال اتصـالاتها الثقافيـة، أو تنـزع نحـو المثاقفـة ومـا يشـبهها، فالهويـة الثقافيـة كائن جماعي حي يتحول ويتغير من الداخل على ضوء تغير المصادر القيمية والسلوكيات، ومن الخارج بفعل كل أشكال التأثير الناتج عن علاقة الفرد بالمحيط، فهي كيان يتطور وليس معطى جاهزا أو نهائيا، فهي تتطور إما في اتجاه الانكماش أو الانتشـار أو تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم وباحتكاكها سلبا أو إيجابا مع الهويات الثقافية الأخرى » (محمد عابد الجابري 1994 : 39)

مما سبق ذكره، ندرك تمام الإدراك أن كل ما ينجز المجتمع لنفسه لن يمر إلا عبر بوابة المدرسة وأن استمراره يكون بالقدر الذي يحتفظ به ضميره الجمعي لتراثه وثقافته، وتكون المدرسة الضامن لعملية النقل السليم لتراث المجمع.

2.2.5. الوظيفة الاجتماعية:

إن المدرسة جزء أصيل من المجتمع، وبفقدانها للبوصلة المعرفية، يتعرض المجتمع للانهيار، لذا فإن دورها الأساس يكمن في تعزيز التماسك المجتمعي، وخلق التوازن بين أفراده والحرص على تنمية أنماط اجتماعية جديدة بترقية الحس والوعي لدى الأطفال على الخصوص، فالمدرسة عندما تقدم الطفل إلى المجتمع بعد عملية الصياغة النهائية لمعارفه، فإنها تضمن ترقيته وإشباعه بالحس القومي والوطني والافتخار به، دون المساس بقدراته على الابتكار، فدورها الاجتماعي يكون بالتوفيق بين الإحساس الكبير بالأنا دون التخلي عن الروح المجتمعية، ودورها إذاً تخليص الطفل من السلبية، ودفعه إلى المشاركة الإيجابية وترقية روح الخلق والإبداع، وإلى هذا المعنى ذهب جون ديوي حيث يقول « وعندما نمكن للطبيعة والمجتمع أن يعيشا في غرفة الدراسة ... تصبح الثقافة جواز مرور للديمقراطية» (جون ديوي 1978 :76)

وأمام هذه الوظائف الحيوية للمدرسة كما حددها المختصون وجب علينا طرح السؤال الإجرائي التالي: ما هي انعكاسات المدرسة الفرنسية في الجزائر المستقلة؟

لقد تعددت الانعكاسات السلبية للتعليم الفرنسي في الجزائر المستقلة إلى الحد الذي تضررت منه الحياة السياسية والتربوية والنفسية للمجتمع، ومن تلك الانعكاسات:

3- انعكاسات المدرسة الفرنسية على التعليم في الجزائر المستقلة

1.3- الازدواجية اللغوية: المفهوم والمآل

تبدو الازدواجية مقابلا عربيا للفظ الإنجليزي «Diglossia»، بينما تقابل الثنائية اللغوية اللفظ اللاتيني (bilinguisme)، وكان أول من طرح مصطلح الازدواجية هذا وتحدث عنه كظاهرة، اللغوي الألماني كارل خرمباخر عام 1902 (أنظر التعليق رقم 7) ، حيث تناول ظاهرة الازدواجية وتطورها، مركزا على اللغتين اليونانية والعربية، واقترح على كليهما لتجاوز الازدواجية تبني العامية الأوروبية بالنسبة لليونانيين كحل لمشكلة الازدواجية، أما للعرب فاقترح لهم تبني اللهجة المصرية كحل وسط للخروج من الإشكالية حسب زعمه. ثم جاء وليام مارسيه(أنظر التعليق رقم 8) ونحت المصطلح بالفرنسية la diglossie وأعطاه تعريفا عاما سنة 1930، جاء فيه « هي التنافس بين

لغتين، لغة أدبية مكتوبة ولغة عامية شائعة» (نزار الزين 115). أما عند العرب، فيرجح أن يكون أنيس الخوري فريحه (أنظر التعليق رقم 09) أول من استعمل اللفظ وأسس له.

وفي الحقيقة فإن ازدواجية اللسان ليست إلا ترجيحا للغة على أخرى، فعند الصفوة (النخبة) يتم ترجيح لغة أجنبية على اللغة الأم (نزار الزين 115). غالبا ما تكون لغة المستعمر، وهذا ما يؤكده أندرى غوتييه André Gautier عندما تحدث عن الاستعمار الفرنسي لبلجيكا «كان كونت الفلاندر أميرا فرنسيا وكان في حاشيته لا يتم الكلام إلا بالفرنسية» (نزار الزين 115). وهو ما نلاحظه عندنا في الجزائر من مخاطبة المسئولين للشعب الجزائري باللغة الفرنسية، وليس ذلك إلا انهزامية ثقافية ونفسية لدى النخب المفرنسة، متجاهلين خطورة الازدواجية اللغوية على الشعب وعلى الهوية الثقافية، وهو ما خلص إليه تقرير صادر عن مجلس الحياة الفرنسية في كندا جاء فيه «إننا نعتقد أن ثنائية اللسان الكاملة ضرب من الأوهام، والسعي إليها يمكن أن يشكل خطرا على اللغة والثقافة الأم» (Le Conseil de la Vie Française 1964:24)؛ من هنا ندرك الخطورة على وحدة الأمة عند السعي إلى ازدواجية ذات بعد إيديولوجي ملتحفة برداء الثقافة للتمويه على الأهداف الحقيقية في اعتماد لغة أجنبية واستبعاد ممنهج للغة الأم وخصوصا عندما يتعلق الأمر بلغة محتل الأمس.

إن الازدواجية اللغوية بهذا المعنى تعتبر أهم الأدوات بل أكثرها فاعلية في خلق حالة الفوضى الثقافية، على اعتبار أن اللغة كما يقول اللِّسانيون ليست للتواصل فحسب، فهذا جاك بارك (أنظر التعليق رقم 10) يقول «لا تصلح اللغة للتواصل فحسب بل تصلح للوجود» ويؤكد هذا الرأي «برنار لاميزات» Bernard Lamizet بقوله «اللغة تهيكل هويتنا لكونها تميزنا عن من يتكلمون لغات أخرى» (نزار الزين 120)..فهي، أي اللغة، تسير جنبا إلى جنب مع الاستقلال، فالشعب الذي يفقد الاستقلال يفقد لغته آليا (مولود قاسم نايت بلقاسم 2007:67)

فالفيلسوف الألماني فيخته(أنظر التعليق رقم 11) يرى أن وجود أمة من الأمم لا يكون إلا بوجود شخصيتها وأن هذه الأخيرة تتكون من ثلاثة عناصر مركبة هي الدين، اللغة، وحب الوطن؛ كما دافع وبقوة عن أطروحة اللغة الأصيلة التي لا تقوم الأمة إلا

بها، وفي هذا السياق يقول فيخته: « إن اللغة الأصيلة هي رمز وجود الأمة، وبقدر أصالة اللغة والمحافظة عليها تقوم الأمم، وبفقدانها تكون المجموعة البشرية مجرد أشتات فحسب» (مولود قاسم نايت بلقاسم 2007:56) وهكذا ندرك أن اللغة تؤثر في الشعب الذي يتكلم بها بل، ويمتد هذا التأثير إلى التفكير والعواطف، فاللغة هي التي تكون الإنسان وليس العكس.

نتوقف هنا لنتساءل هل معنى ما ذكر سلفا هو رفض مطلق لتعلم اللغات الأجنبية؟ بالقطع لا، فالمعرفة الإنسانية متداخلة ومتشابكة ولا بد من تعزيز للروابط المعرفية والثقافية مع الآخر، والإبقاء على النوافذ مفتوحة على لغات وثقافات العالم فهي تكميلية لنا، بل وضرورية كما هو الشأن بالنسبة لبلاد الدنيا الأخرى لكن في حدود الاحتفاظ بالهوية الوطنية والقومية، على أن يكون تعلم اللغات الأخرى، لاحقا لتعلم اللغة الأم، وهو ما توصلت إليه نتائج استقصاء أشرفت عليه اليونسكو سنة 1951 بالاشتراك مع خبراء من عدة دول ومن تخصصات مختلفة، جاء فيه « إذا كان الانتقال إلى لغة أخرى لا مفر منه فمن المناسب على الأقل تأجيله أطول مدة ممكنة. (1965:35 Joseph Hanse)

وعليه كان لا بد أن تدرَّس اللغة الفرنسية في الجزائر المستقلة كلغة أجنبية وظيفية، والخروج من دائرة الازدواجية المَرَضية (ذات الأبعاد الإيديولوجية)، لما تسببه من اختلالات نفسية وثقافية للمجتمع، فضلا عن كونها أصبحت أداة انتقاء مجتمعي، وتكوين جماعة ذات امتيازات، مما يعيد الاستعمار من بوابة الثقافة واللغة، ويعيد التجارب السابقة التي مكنت لامتيازات القوى الأجنبية، وهذا ما أشار إليه «غوتيه» بالقول: « وأنه من البديهي أنه كان على كل من يريد أن يصل إلى أعلى المراتب أن يتقن الفرنسية»، لقد كان ذلك في بلجيكا في فترة الاحتلال الفرنسي لها، الذي لم تنج منه الجزائر المستقلة. ففرنسا لم تغادر الجزائر كليا، حتى وإن خرجت بقوتها وجيشها، فإن ثقافتها ولغتها استمرتا، فالفرنسيون استمروا بالحلم بأن تبقى الجزائر فرنسية باستمرار اللغة الفرنسية لغة خطاب المجتمع الجزائري، وكذا لغة التدريس، فإلى هذا قصد ديغول بالقول: «وهل يعني أننا إذا تركناهم يحكمون أنفسهم يترتب التخلي عنهم بعيدا

عـن أعيننـا وقلوبنـا، قـطعـا لا فالواجـب يقتضـي منـا مسـاعدتهم لأنهـم يتكلمـون لغتنـا ويتقاسمون معنا ثقافتنا» (شارل ديغول1971: 47)

إن اهتمام فرنسا بلغتها بلغ الحد الذي كانت السلطة الثورية فيها بعد 1798 تلجأ إلى اللغة الأم عند شعورها بالافتقار إلى الشرعية التي تؤدي إلى تفكك المجتمع، وثورة الأرياف عليه، فقد كانت اللغة الوطنية الفرنسية عامل توحيد لجميع الاتجاهات، بل وتحارب أي لسان أخر غير اللسان الفرنسي.

هذا ما أدركه الاستعمار الفرنسي مبكرا ومنذ 1830، حيث عمل على فصل الشعب الجزائري عن ماضيه بقطع كل وسائل الاتصال التي تعتبر العروة الوثقى بين الماضي والحاضر، واستمر في سياسته بعد 1962.

2.3- لغة التعليم والوحدة الوطنية

قبل الخوض في أهمية لغة التعليم وأثرها في الوحدة الوطنية، لا بد من التقديم بدراسة تبين العلاقة بين اللغة ووحدة الهوية، إذ نجد أن للغة صلة وتأثير متبادل مع مختلف المكونات الاجتماعية، فاللغة لصيقة بملامح الهوية المتشكلة، فهي بهذا عامل يوحد ويجمع بين أبناء الوطن، وكمؤسسة اجتماعية تؤثر في كيفية رؤية الجماعة للواقع وإدراكها له، فينعكس على التفكير والسلوك وتكوين العقل؛ بالإضافة إلى ذلك فإن لها تأثيرا كبيرا على الثقافة الاجتماعية والانتماء الاجتماعي.

من هنا نخلص إلى أن اللغة تجمع بين أبناء الوطن الواحد والأمة الواحدة وتشكل عامل توحيدها (نزار الزين 172)، وهذا ما ذهب إليه سابيرSAPIR، عندما أكد « أن العادات اللسانية لجماعة ثقافية تحدد رؤيتها للعالم، كما أن الثقافات تتعدد بتعدد اللغات » وينحى « دانيال نويل» نفس المنحى عندما يقول: « إن مجمل العلاقات الاجتماعية هي على صلة باللغة فتأخذ أهم أسس التماسك الاجتماعي » (Daniel Noël 1980:38)، ولهذا فوجود ثقافة ولغة مشتركة ينبني عنه كل ما هو اجتماعي، فهي مفتاح أدائي للتدامج، وتلعب دورا حيويا في البناء الواقعي للمجتمع (نزار الزين 172)،

وهكذا فاللغة تساعد على صنع وصياغة عالم أكثر استقرارا وتماسكا، كما تعتبر من أهم الرموز وأقواها في بعث جذور الهوية الوطنية وتوليد الثقة بالنفس وجمع الشمل، وهو ما أشار إليه الدكتور أبو القاسم سعد الله بقوله «من كل ذلك كانت اللغة

على علاقة وثيقة بالثقافة، والثقافة على علاقة وطيدة بالهوية والشخصية الوطنية، فمن فقد لغته فقد آليا هويته، ذلك أن الفرد يتأثر باللغة التي يتحدثها، بحيث يمتد هذا التأثير ليشمل نمط تفكيره وتصوراته ومشاعره (أبو القاسم سعد الله 1986 : 73) .

وعليه فاللغة ليست مجرد أداة للتخاطب أو التواصل بين الأفراد والجماعات، فهي قاطرة لنقل الثقافة وحامل لجميع ما تشتمل عليه من أعراف وتقاليد وقيم للتنشئة الاجتماعية السليمة، أين يتم إعداد الأفراد وفق ما يتلاءم مع تاريخهم وانتمائهم؛ وقد أشار الدكتور عبد الصبور شاهين إلى ذلك بقوله «اللغة أداة أساسية في حركة المجتمع ونموه وذات وظيفة اجتماعية وثيقة الصلة بالأمة وتطورها، فبين اللغة والمجتمع حميمية متبادلة تواكب نموه مثل ما يواكب نموها» (عبد الصبور شاهين 1986 : 83)

من كل ما سبق نخلص إلى أن كل تربية سليمة لا يمكن أن تكون إلا على أساس اللغة القومية الأصيلة و التي هي القوة الطبيعية الأولى للأمم، «فالأمم التي تستطيع أن تحقق التربية المثلى بلغتها الأصيلة، تحقق بالضرورة الدولة المثلى». (أبو القاسم سعد الله 1986 : 65) .

لقد أدرك الألمان ذلك مبكرا من اجل إعادة إحياء الأمة، وهو ما عبر عنه فيخته بقوله «إن التربية يجب أن تكون باللغة الألمانية، والمعلمون ينبغي أن يعلموا بالألمانية والكتب الدراسية عليها أن تكون كذلك بالألمانية، ذلك أني لا أتصور أن يكون الأمر على غير هذا» (أبو القاسم سعد الله 1986 : 67) .

وفي الجزائر المستقلة أدركت القيادة السياسية ذلك مبكرا من خلال ميثاق طرابلس؛ فقد كانت دولة الاستقلال تقدم نفسها كدولة لها مشروع متكامل، يضفي البعد الوطني على مرجعياتها التربوية، من أجل تجنيب المجتمع التمزق في ظل الانقسام الثقافي بين النخب المعربة والمفرنسة وما انجر عنه من تجاذب إيديولوجي حول طبيعة لغة التدريس من جهة، وطبيعة الثقافة التي تنصهر في المدرسة من جهة أخرى. وقد عبر الرئيس بومدين عن هذا التوجه في خطابه من قسنطينة «كما حرصنا على استرجاع جميع مواردنا وثرواتنا المادية، سنعمل على استعادة جميع ثرواتنا المعنوية...ومن أهمها الوسيلة الأولى للتعبير عن هذه الشخصية» ثم يضيف قائلا «ومن دون استرجاع هذا

المقوم الهام الذي هو عنصر اللغة، فإن مجهودنا سيظل أبتر، وشخصيتنا ناقصة، وذاتيتنا جسما بلا روح».

إن استرجاع اللغة كان مطلبا ثوريا، وأحد أهم أهداف النضال الوطني، والذي أصبح مكسبا لا يجب التفريط فيه لصالح فئة كل همها التمكين للثقافة الفرنسية لأجل الحفاظ على مكاسبها المادية، أومن أجل ولاءاتها الثقافية ؛ إن عظمة ومكانة الأمة تكون بقوتها المادية والثقافية ومدى قدرتها على التواجد الإيجابي في المحافل الدولية، وهو ما أشار إلية المدير العام لليونسكو «رينيه ما هو» René Maheu في حديث لمجلة «Afrique Jeune» في أفريل 1964 بالقول : «إن الأمة التي لا تؤمن بنفسها لا وجود لها، وذلك أنه لا يكفي أن يكون لها سفراء، ورئيس دولة، وعلم، وموظفون، فإذا لم يكن لشعبها طابع خاص به في الحياة، فلا وجود له، واستقلاله استقلال سطحي لا يدوم، وأن الطريقة الوحيدة لأي شعب من الشعوب لأن يعبر عن وجوده هي الثقافة واللغة المعبر بها عنها، والتي تميزه عن غيره» (أبو القاسم سعد الله 1986 : 77) .

4- الانعكاسات الثقافية للمدرسة الفرنسية في الجزائر:

كان على الدولة الوطنية أن تعطي رؤية جديدة للثقافة تكون متناغمة مع مشروعها الحضاري المعبر عنه في مختلف المرجعيات السياسية للثورة التحريرية، وتؤسس لمعارف متماشية مع الانتماء الحضاري والتطورات العلمية والفكرية العالمية، وفي المقابل التخلص من الإرث الاستعماري الذي كرّس بدوره تغريب العقليات من خلال إعطاء مضمون فرنسي للبرامج (Benghebrit Nouria 2000:150) لذا، فمن واجب الدولة الوطنية أن تأخذ على عاتقها تسيير ومتابعة الشأن الثقافي الوطني وفق السياسة والفلسفة التي تضعها لنفسها، فتكوين مواطن جزائري مثقف ثقافة عصرية ومحافظ على بعده المحلي الجزائري، هو المهمة التي يجب أن تلعبها المدرسة، إلى جانب خلق تجانس ثقافي بين جميع المواطنين بغض النظر عن اختلافاتهم الجغرافية والبيئية.

إن تعدد أنماط التعليم ما بين عمومي تشرف عليه الدولة ممثلة في وزارة التربية والتعليم، وتعليم فرنسي خالص تديره الدوائر الفرنسية المختلفة ويشرف عليه الديوان الثقافي الفرنسي، قد أوجد ثنائية ثقافية أو بتعبير أدق عمل على استمرارية الحضور الثقافي في الجزائر، وقد عبر عن هذا الوضع بعض خريجي المدارس الفرنسية ممن ظلوا

على وفائهم للثقافة الفرنسية كفرحات عباس الذي قال: « إنه يمكن للشخص أن يكون العدو اللدود لفرنسا الاستعمارية، ويبقى الصديق المخلص لثقافتها» (فرحات عباس 2007: 18)، ويضيف « فعلى أبواب المدرسة نصنع تقارب الأعراق، وفيها تسقط الأحكام المسبقة، وتنطفيء الأحقاد، وتولد الصداقات، فالمدرسة يمكنها أن تخفف من حدة الفرقاء وتشفي كثيرا من الجروح» (فرحات عباس 2007: 28).

إذا فالكل قد أدرك ما للمدرسة من دور مفصلي في الحياة الثقافية والسياسية للشعوب، فبالقدر الذي تعمل الازدواجية التعليمية فيه على تكريس الثقافة الفرنسية، فإن وحدة المدرسة تصنع الألفة الاجتماعية وتلغي الحواجز النفسية بين طبقات المجتمع، التي استمرت أمدا طويلا بفعل السياسة الاستعمارية حيث شهد المجتمع الجزائري انقساما بين النخب المفرنسة والنخب المعربة، وإلى هذا الشرخ ألمح فرحات عباس بالقول «إنه لا يمكن أن نقضي شبابنا مع باسكال، راسين، هوغو، باستور، ودانتون دون اكتساب الحس المدني في معناه الدال على الواجب واحترام الذات، ودون التعلق بهذا التعليم والتأسف على ألا يستطيع أن يشمل كل أبناء جلدتك» (فرحات عباس 2007: 35) ، إذا فهو يرى نفسه مختلفا عن غيره من أولئك الذين لم يرتادوا إلا المدارس العربية، ولم ينهلوا من فيض الثقافة الفرنسية، فكان يتمنى أن يفروا فريه في تبني تلك الثقافة التي تفرزها المدرسة الفرنسية بعد الاستقلال. لقد استمر هذا الوضع مع وجود مؤسسات تعليمية فرنسية خالصة في الجزائر المستقلة، فأدى ذلك إلى انقسام مجتمعي بين مختلف النخب الوطنية حول طبيعة الثقافة التي يجب أن تنصهر فيها المدرسة الوطنية، وقد عبر عن هذا الجدال والخلاف وزير التربية السابق مصطفى لشرف بقوله: «حينما تصدينا لاسترداد الصالح من ثقافتنا، استعيدت وأصبح من الضروري إنقاذها من العقم الذي يهددها، على يد جماعة لا تزال تصر بأن هذه الثقافة هي المثل العليا، إن هذه الجماعة قاصرة على إدراك الوضعية الثقافية على حقيقتها» (مصطفى لشرف 1971 :17) .إذا فكل من فرحات عباس ومصطفى لشرف متفقان على أن الفئة المعربة لم تستطع استيعاب التحولات التي تعيشها الجزائر حسب زعمهما.

لقد استمر عمل المؤسسات التربوية الفرنسية في الجزائر بلعب دور ناشر الثقافة الفرنسية على أوسع نطاق ممكن، فكانت بحق القناة الأبرز في التثاقف أحادي الجانب والذي أسست له مختلف الاتفاقيات الثنائية وعلى رأسها اتفاقية إيفيان.

علما أن التربية والثقافة في الجزائر كان يشملهما قطاع وزاري واحد لفترة زمنية قاربت العقد الأول من الاستقلال (سفيان لوصيف 2004: 243)، لقد أدركت فرنسا أن الحقل التربوي كفيل بنقل الثقافة الفرنسية وإعادة صياغتها وفق المرحلة الجديدة وما تفرضه من إعادة النظر في آليات الاستعمار الجديد للتكيف والخريطة الجديدة للعلاقات الدولية التي رسمت بعد نجاح الحركات التحررية في العالم الثالث ؛ فلم يكن القصد من التعاون إلا استئنافا لعلاقات التبعية القديمة (موريس فايس 2013 :756)؛ فالفرنسيون كانوا يعدون سياسة التعاون بمثابة الضمان الحقيقي لاستمرار الاستعمار في ثوبه الجديد، وكانت فرنسا ترجو من ذلك استعادة بريقها الدولي خصوصا لدى العالم الإسلامي، على أن تكون الجزائر واجهتها الثقافية، وهو ما تفسر به السلطات الفرنسية كل أشكال الدعم من 1962 إلى 1969 (موريس فايس 2013 :756).

لقد عملت فرنسا على أن تجعل من المدرسة قاطرة لتوصيل الأجيال الجديدة إلى عمق الثقافة الفرنسية وأن تغذيهم من منابع تراثها بحجة ولوج الحداثة، والتفتح على الآخر واللحاق بركب الحضارة إدراكا منها أن كل ما تتوصل إليه المدرسة ليس إلا انعكاسا للمجتمع، وأنها المشتلة التي تزود المجتمع بالطاقات، فالتعليم إنما يكون بأبعاده ومهامه الثقافية والسياسية وليس بالمباني والتجهيزات، فالمدرسة مشروع فكري وحضاري متكامل يعمل على إعداد مسئولي الغد، ولعل هذا ما أراد فرحات عباس الإشارة إليه بقوله: « إن الثقافة الفرنسية أعطتني من خلال المدرسة إحساسا رفيعا في الحياة وجعلتني أقدّر قيم الديمقراطية والإنسانية الحقيقية، وقد بقيت وفيا لها » (فرحات عباس 2007: 35)

إذاً هذا هو الدور الذي أريد للمدرسة الفرنسية أن تلعبه، وقد ساعدها في تجسيده عجز المدرسة الوطنية على طرح فلسفة مجتمع واضحة، متحررة من الرؤية

والوصاية الفرنسيتين، التي أدخلت البلد في ثنائية ثقافية ولغوية لا تقل سوءا عن الفترة الاستعمارية بل إن هناك من يعتبرها أخطر من السابق.

وفي المقابل عملت الدولة الحديثة على تخليص المدرسة من الاستعمار مثلما خلصت الوطن من الاستيطان، وذلك بإطلاق الثورة الثقافية التي أرسى دعائمها الرئيس هواري بومدين، وقد كان أساس هذه الثورة بناء قاعدة متينة تخلص البلاد من قيود اتفاقيات إيفيان، وهو ما صرح به بومدين في خطابه عام 1965 «نعتقد أن الجانب الاستعماري من اتفاقيات إيفيان قد مات مع موت الجزائر الفرنسية» (خطب بومدين، 1965: ج4، 70) ، وبهذا صار التحرر الثقافي غاية وهدفا لإدراك السلطات الجزائرية أن اكتمال الاستقلال لا بد وأن يمر عبر استرجاع المدرسة، والتخلص من الهيمنة الثقافية، وقد عبر الرئيس بومدين في نفس الخطاب على ذلك بقوله: « يجب أن نحدث ثورة حقيقية في نظام التعليم قصد إقامة مدرسة جزائرية أصيلة، والتخلص من المدرسة الفرنسية ذات المحتوى التربوي الغريب عنا» (خطب بومدين، 1965:ج4، 71) .

من هنا عملت مختلف الأطراف على إقامة نظام تربوي جزائري خالص وتطهيره من الشوائب الاستعمارية التي علقت به على مدار سنوات الاحتلال، وما تلاها من السنوات الأولى للاستقلال من هيمنة المدرسة الفرنسية، لذا كان على النخب المختلفة تجاوز خلافاتها السياسية والارتفاع بسقف أحلام المجتمع، والتركيز على مستقبل الأجيال، وهو المعنى الذي أشار إليه مصطفى لشرف عند قوله: « من هنا تتجلى الغاية التربوية في بناء إنسان متكامل، فالواقع أن هذه المسألة الصعبة تتطلب جهودا مشتركة ولا تُلقى فقط على الجهاز التربوي وحده، بل إن صياغتها تتعدى الأطراف المكلفة بإعداد سياسة الدولة التربوية، ولا سيما المثقفين على اختلاف توجهاتهم الأيديولوجية، فمن أجل المصلحة العامة يزول الخلاف » (مصطفى لشرف 1971 :20) .

وأمام هذا الوضع المعقد لا بد وأن نعيد طرح التساؤل المحوري عن كيفية التخلص من آثار المدرسة الفرنسية وانعكاساتها، إلى تساؤل إجرائي آخر: هل تمكنت السلطة السياسية في الجزائر المستقلة مدعومة بنخبها المثقفة بمختلف توجهاتها من استعادة المدرسة من الاستعمار؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تحمل كثيرا من التناقضات التي عاشت على وقعها الساحة الثقافية والتربوية في الجزائر، بين الخطاب السياسي الراديكالي المؤدلج، والممارسة العملية للفعل التربوي. لا شك أن كلا من الرئيسين أحمد بن بلة وهواري بومدين قد أوليا أهمية بالغة للمدرسة، غير أن الواقع أكد فشلهما ولو جزئيا في الاسترجاع التام والنهائي للمدرسة، وذلك يرجع للتراكمات الثقافية الاستعمارية والتي استمرت حتى بعد استعادة السيادة السياسية، وعجزا عن خلق إجماع وطني كفيل بتجاوز الأزمة الثقافية (صالح فيلالي 1999: 456) ، ومردّ ذلك بالأساس يعود إلى النخب التغريبية التي ظلت على ولائها للثقافة الفرنسية وأبت أن تتخلى عنها، فهذا رئيس المجلس التأسيسي الأول فرحات عباس يقول: « ففي أبواب المدرسة يصنع تقارب الأعراق، وتسقط الأحكام المسبقة وتنطفيء الأحقاد وتولد الصداقات، فالمدرسة يمكنها أن تخفف من حدة عنف الفرقاء، وتشفي كثيرا من الجروح» (فرحات عباس 2007: 28)، ولا يكتفي بهذا وحسب ليؤكد بعد ذلك أن التاريخ كان يمكن أن يتغير لو أن الجزائريين قد قبلوا بالمدرسة الاستعمارية الفرنسية، فهو يدعو ضمنيا إلى تبني هذه المدرسة فيقول: « وماذا لو أن العرب كان في إمكانهم الاستفادة من الامتيازات الاقتصادية، ومن الحقوق السياسية، فكيف كانت الجزائر ستتطور؟ لو أنه كان في إمكاننا أن نكون شيوخا للبلديات أو رؤساء للولايات .... أقول ببساطة لو أن ذلك حدث ما كانت حرب الجزائر» (فرحات عباس 2007: 29) .

غير أن الراحل فرحات عباس وهو من هو كقامة سياسية قد فاته أن للمعركة ساحات متعددة كانت المدرسة إحداها، بل أهمها عبر كامل مراحل الاحتلال الفرنسي، وذلك إدراكا من المستعمر أن تاريخ الشعوب يبين أنه باستطاعتها أن تبقى كما هي رغم الاحتلال الطويل لأراضيها، لكنها تتعرض للزوال حين تقبل بأن تُجتاح في ثقافتها ولغتها، وهو ما أدركه الاستعمار مبكرا فلعب ورقة الثقافة واللغة للدفاع عن الوجود الفرنسي في الجزائر أثناء الاحتلال وبعده.

هذا ما يجعلنا ندرك أن هناك إحالة لعقولنا وعواطفنا نحو قبول الإرث الثقافي الفرنسي فلا نتصور أنفسنا خارجه، ومن ثم نتخيل الوضع لو أننا قبلنا بالمدرسة

الفرنسية في الجزائر، ألا يكون ذلك بوابة لدخول المدنية الحديثة، والتخلص النهائي من التخلف الفكري الذي تفرضه علينا القوى الظلامية؟!

لقد كان غياب النصوص التشريعية على مدار العقد الأول من الاستقلال أحد أسباب الغموض حول السياسة التعليمية، مما فتح الباب واسعا أمام القوة التغريبية في فرض رؤيتها الأحادية والتي استفادت أيضا من ضعف النخب المعربة العاجزة عن تحويل المعركة من الدائرة الأيديولوجية إلى الدائرة المعرفية.

لقد تجلى الصراع بين الطرف العروبي الإسلامي من جهة والعناصر المفرنسة من جهة أخرى منذ البدايات الأولى لتخرج أولى دفعات المدارس الفرنسية وما تلاها عبر مختلف المراحل التي مرت بها المدرسة الاستعمارية ؛ وتوضيحا لهذا الصراع الحاد بين مختلف النخب والذي كرسته المدرسة الكولونيالية سواء أثناء الوجود الفرنسي أو بعده، حيث ظهرت تجليات هذا الصراع ليس في المدرسة فقط على اعتبار أنها الحاضنة الرئيسية للفعل التربوي، بل ظهرت وتجلت أيضا في الكتابات الأدبية والصحفية ،فقد بلغ الصراع ذروته بين ثقافتين تتنازعان مجتمعا واحدا، وسوف نتعرض لهذا الصراع من خلال نموذجين عن كل مرحلة.

4.1- أثناء المرحلة الاستعمارية:

لقد بلغ التثاقف الأحادي الجانب ذروته خلال القرن العشرين، مما أدى إلى الاستلاب. فقد التحق العديد من الجزائريين بالتيار الممجد لمجيء القوى الأوروبية إلى الجزائر وعملت المنظومة التعليمية الفرنسية على تجديد كل الذهنيات، وأنشأت داخل العقول كل الطرق التي سيمر عبرها المستقبل نفسه، ويعجن الروح الجزائرية على صورة الروح الفرنسية نفسها (كميل ريسلير 2016 : 361).

لذا فقد ظلت المدرسة الفرنسية وفية لتقاليدها في الجزائر والمتمثلة في الأساس في الإدماج لضمان السلطة السياسية، حيث كانت الفرنسية جزءا مهما في مخطط سياسة فرنسا الثقافية وهو ما عبر عنه « ديزيري تيبول Désiré Thiebault « إن فَرْنَسَة الجزائر تبدو الحدث الأبرز لمستقبل هذا البلد » (كميل ريسلير 2016 : 361) ، غير أن الأمر لا يستغرب من مأتاه كما تقول العرب كون الموقف الفرنسي مفهوما، حيث أن مشروع الفرنسة كان ولا يزال قائما تطلب جهودا كبيرة في مختلف المجالات الثقافية؛

لكن ما يتوجب الوقوف عنده وتحليله كظاهرة سوسيو-ثقافية هو موقف النخب الجزائرية التي أصبحت حاملة للإرث الثقافي الفرنسي ومتنكرة لجذورها العربية والإسلامية ومدافعة عن المشروع الفرنسي. وقد مثل هذا التيار بعض الأدباء الجزائريين الذين كتبوا بالفرنسية بعد ما التحقوا بالمدرسة الأدبية الكولونيالية الممجدة لقدوم الشعوب اللاتينية والمدافعة عن الاندماج الثقافي مع المجموعة الأوروبية، فقد كانوا أداة رائعة للسياسة الثقافية الفرنسية بالنظر إلى وضعهم القانوني ومصداقيتهم الاجتماعية على اعتبار أنهم عرب ومسلمون، لهم مصداقيتهم الاجتماعية التي تخدم فرنسا، ومن أمثلة هؤلاء الأديب خوجة شكري(أنظر التعليق رقم 12) ، صاحب رواية «مامون»، حيث صور مأمون على أنه ذلك المنبهر بالحضارة الفرنسية وما قدمته للعاصمة من أضواء وتطور، حيث يقول: « كان يتأمل الممرات المتناظرة والأشرطة المزروعة بالأشكال الزهرية والقوام الأنثوي الرشيق المائل أمامه ... كانت هذه الرؤية المليئة بالسحر والفتنة تدفعه للتفكير في ذاته بشأن محاسن القرن، وبهاءات الحياة المتحضرة واستحسان فرنسا التي صنعت من الجزائر في أقل من قرن جنة حقيقية » (Khodja 1928:58 Choukri). وفي المقابل، نجده يتذكر قريته لكن بغير نظرة الاستحسان، بل بكثير من الاستهجان، فيقول: « إنه من خليط العفن هذا، ووسط جو مقرف تتجمهر كائنات فظة ووسخة ومليئة بالقمل » (Choukri Khodja 1928:19)..

إن هذه الرؤية التي حملها بعض الكتاب الجزائريين باللغة الفرنسية، أعطت الانطباع أن المجتمع وكأنه قد رضي بالوضع الجديد واستحسنه، مثلما عبر عن ذلك عبد القادر حاج حمو (أنظر التعليق رقم 13) الحاصل على وسام «جوقة الشرف» للخدمات التي قدمها والدور الذي لعبه في تسهيل نشر الثقافة الفرنسية والتمكين لها، كما كان لمحمد ولد الشيخ، صاحب " أشعار من وهران" سنة 1930، دوره في التأسيس لثقافة غريبة عن المجتمع ؛ لقد تم استغلال هذا النوع من الخطاب لتأييد الرؤية الكولونيالية بما تحمله من إرث ثقافي، فقد كان كل واحد منهم أداة طيعة للسياسة الفرنسية، إما عن قناعة أو عن غياب للوعي، ويبقى أن فرنسا قد استفادت من طروحاتهم في التأثير على الجزائريين بأعمالهم الصحافية أو الأدبية التي سعت إلى شرعنة الخطاب الاستعماري وتعزيزه، وتكملة للجهد الكبير الذي قام به الاستعمار

والمتمثل في جهاز السياسة الثقافية الفرنسية، وبهذا يمكن أن نقول إن المدرسة الكولونيالية وعبر مراحلها المختلفة تمكنت من خلق جيل خادم للثقافة واللغة الفرنسيتين.

4.2- أثناء مرحلة الاستقلال:

لا يمكن الفصل بين المرحلتين، كما أنه يستحيل إغفال المرحلة السابقة وتأثيرها على ما بعدها، على اعتبار أن الفاعلين الأساسيين في الحقل الثقافي في فترة ما بعد الاحتلال ينتمون فكرا وولاء للمدرسة الفرنسية، وقد تجلى ذلك منذ البدايات الأولى لممارسة الجزائر المستقلة لسيادتها، حيث، وفي أول نقاش رسمي داخل المجلس التأسيسي سنة 1962، وخلال المداولات، طرح أحد النواب تساؤلا جوهريا تفرضه المرحلة عن لغة المدرسة في الجزائرية المستقلة، فكان جواب النائب آيت عمران: « إن التعليم المقدم بسخاء هو باللغة الفرنسية، إن أبناءنا تلقت أغلبيتهم الفرنسية » (محمد الطيب العلوي 2006 : 185). وامتد الصراع إلى صفوف أهم تنظيم طلابي في الجزائر (اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين) والذي عاش على وقع هذا الصراع الذي لم يحسم حتى على مستوى أعلى جهاز إداري، فالرئيس أحمد بن بلة نفسه ظل خطابه تبريريا ولم يحسم في اللغة التي ستختار كلغة تدريس لوجود قوى معارضة أضعفت موقفه المنحاز للغة العربية، وهذا ما يؤكد نجاح السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر التي أرست دعائمها المدرسة والتي تكفلت النخب المفرنسة بحمايتها والدفاع عنها بحجة دخول الحداثة مرة، وبعدم الاستعداد للتعريب مرة أخرى، وسنقتصر على ذكر نموذجين لتوضيح موقف هذه النخب من عناصر الهوية الوطنية:

- كاتب ياسين(أنظر التعليق رقم 14) : كان يعتبر اللغة الفرنسية غنيمة حرب، أي أنها مكسب مجاني جاء دون مشقة، وعليه فليس منها ضرر ولا خسارة للمجتمع ؛ إن هذه السطحية التي تعتري المتحمسين لهذا الفهم، والعاجزين عن إدراك واقع الأمور على الأرض عند التعامل مع اللغات الأجنبية الدخيلة تعود بنا إلى ما تقول العرب قديما «الغنم بالغرم» ومعنى الغرم الخسارة والضرر فأي غنيمة بدون مشقة لها وما لها من ضرر، لقد أفنى كاتب ياسين حياته في الدفاع عن الفرنسية والحط من قيمة اللغة العربية وكل مكون ثقافي أو ديني للمجتمع الجزائري؛ لذلك يعتبر بحق من أهم النماذج

التي تمثل الباحث المفرنس الذي يعمل على المحافظة على الوجود الفرنسي وفق آلية الثقافة واللغة، وهو ما أضر باللغة العربية داخل المجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات المغاربية، فانعكس ذلك على المجتمع الذي أصبح يعاني من اغتراب وأصبح كأنما يخجل من لغته؛ ويكفي أن نلاحظ أن أكثر من 95 % من الجزائريين يملؤون صكوكهم البريدية باللغة الفرنسية وليس هذا إلا مثالا بسيطا على الحالة النفسية التي وصل إليها الجزائريون من انهزامية أمام لغة المحتل بفعل المدرسة الفرنسية قبل و بعد الاحتلال والتي روج لها بعض أبناء الوطن.

إن الفرنسية لا يمكن أن تكون غنيمة حرب ما لم تستوف بعض الشروط التي منها:

1- أن تكون للغة العربية الصدارة على المستوى النفسي أولا ثم الاستعمال الاجتماعي، فما يلاحظ بعد أكثر من خمسين سنة استقلال أنه لا تزال الإدارة الجزائرية المدنية على الخصوص خاضعة للاستعمار اللغوي.

2- تقديم استعمال اللغة الوطنية فعليا وليس شعارا للاستهلاك الإعلامي والشعبوي، كما هو الشأن بالنسبة للأمم الأخرى التي اعتمدت لغتها الوطنية مثل فرنسا نفسها.

بالعودة إلى كاتب ياسين كأحد رموز الفرونكوفيلية في الجزائر، فإن غنائم الحرب ليست صالحة للأبد ؛ فما ورثته الجزائر على غرار المستعمرات الأخرى أصبح مهترئا في عالم متقدم أكثر من ذي قبل وإن هذه الغنيمة التي يزعم ما هي إلا السلاح الذي تشهره فرنسا من أجل الإبقاء على نفوذها داخل تلك الشعوب المغيبة والتي تريدها أن تظل سوقا مفتوحة أمام الشركات الفرنسية.

مصطفى لشرف (أنظر التعليق رقم 15): كان لشرف يمثل الجناح التغريبي الرافض لسياسة التعريب، فهاجم المعربين ونعتهم بأبشع الصفات وحقّر دورهم في أكثر من مناسبة وقد أعلن حربا على المعربين منذ توليه وزارة التربية عام 1977 وذلك في سلسلة من المقالات في جريدة المجاهد أيام 09، 10 و11 أوت 1977، فوصف المعربين بحفاري القبور، وذوي المعرفة التقريبية ؛ ولم يكتف بهذا فواصل طرح فلسفته ورؤيته عن اللغة العربية إذ يقول: « إنه من الخطأ أن يصدر المرء حكمه عن العاطفة القومية الساذجة فيدعي أن اللغة أقوى من الإنسان» (مصطفى لشرف 1983:417). ثم يقول في

موضع آخر «إن أية ثقافة وحتى ولو لم تكن من ثقافات العصر الوسيط، إذا كانت تتلمس طريقها بالالتفات إلى الوراء، فإنها تبتعد عن الحداثة ... ولا تتخذ الثقافات الأخرى لها قدوة» (مصطفى لشرف 1983:417). إذا فالماضي بالنسبة للأستاذ مصطفى لشرف عامل معرقل للسيرورة الحضارية، والتاريخ العربي الإسلامي عائق أمام الولوج للحضارة الحديثة، ولا يخفي رأيه عندما يقول أن العربية لن تكون أبدا لغة للعلم والحداثة وإنها لا تعدو أن تكون لغة الآخرة حيث قال: «يدعي البعض أن استعمال اللغة الفرنسية كان مفروضا علينا فرضا، وهذا الكلام لا يقول به إلا من كان ساذجا ينظر بنظرة سطحية من غير تحليل ولا تمحيص» (مصطفى لشرف 1983:417).

إن الأستاذ لشرف يؤكد أن استعمال الفرنسية من قبل الشعب الجزائري هو أمر إرادي تماما لملء الفراغ الذي تركته العربية التي عجزت أن تساير التقدم؛ فحسب رأيه فإن هذا الشعب قد استعاض بالثقافة الفرنسية عن العربية تعويضا عن الفراغ الذي يعيشه؛ تجاوز رأي الأستاذ لشرف الموقف اللغوي وتعداه لقضية الهوية لما اعتبر أن دور الإسلام والعربية قد انتهى بانتهاء معركة التحرير، بل بالغ عندما قال: « إن القوميات ما هي إلا حركات مرحلية وأن استمرارها يشكل عقبة أمام التقارب مع الآخر في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية، والسلوك الاجتماعي، ولا يتأتى ذلك التقارب إلا من خلال الفرنسة، فهي بذلك السبيل الوحيد للحداثة والتي تتحقق باعتماد ازدواجية لغوية» إذا فحسب رأيه تبقى العربية للدين بينما الفرنسية لغة الدنيا.

إن النموذجين الذين طرحناهما أمام القارئ سواء الأديب كاتب ياسين أو المفكر مصطفى لشرف يمثلان مدرسة قائمة بذاتها صارعت وتصارع من أجل إقامة مجتمع خارج المنظومة العربية الإسلامية، فهما يمثلان تيارا يعد بحق عصارة المدرسة الفرنسية في الجزائر، والذي عمل على مواصلة الاستعمار الثقافي بنفس الوتيرة ووفق نفس الإيديولوجيا، فقد اعتمدت فرنسا على هذه النخب الثقافية والسياسية المستفيدة ثقافيا وماديا منها من أجل البقاء بحجة الانفتاح والتبادل الثقافي وترويج قيم الحداثة.

5- الانعكاسات الاقتصادية للتعليم الفرنسي في الجزائر.

تعرف الثقافة على أنها «النسيج المتكامل من الخصائص المميّزة للسلوك المكتسب الذي يشترك فيها أفراد مجتمع ما» (عنابي بن عيسى 2003 : 113) . من خلال هذا

التعريـف يمكـن أن نسـتنتج أن معتقـدات الفـرد وقيمـه وعاداتـه وغيرهـا مـن المكونـات الثقافيـة الأخرى شيء مكتسـب ؛ فهي لا تورّث جينيا بل نمتلكها من خلال المدرسـة، التي تُعتبر المسـؤولة عـن التعلـيم الفني والسـلوكي للفـرد فيـنعكس على نمطـه الشـرائي والاسـتهلاكي، كمـا أن اللغـة كمكـون ثقـافي تـؤثر في سـلوكيات الأفـراد أيضـا، لـذا عملـت فرنسا على الإنفاق السخي على الإنسان في الجزائر كرأسمال والاستثمار فيه، مدركة أنها عملية مربحة جدا على المستوى المتوسط أو حتى البعيد.

لـم تنظـر فرنسـا إلى التعلـيم الفرنسـي في الجزائـر المسـتقلة على أنـه خدمـة استهلاكية بل عدته استثمارا مربحا للموارد البشرية، ورأسـمال حقيقيا بكل المقـاييس الاقتصادية. فقد أدركت أن الشعوب التي غنمت الفرنسية (أنظر التعليق رقم 16) من الاستعمار وكذا الشعوب التي تحكمها النخب المفرنسة هي أسواق للشركات الفرنسية فهي تمتلكها (أي الأسواق) بالوصاية تارة وبالمحاباة تارة أخرى، لا بمنطق السوق الـذي يعتمد المنافسة الحرة والنزيهة.

أدركـت دولـة الميتروبـول أن اسـتعباد الأوطـان وإبقاءهـا تحـت الوصـاية يمـران حتما عبر بوابـة الـتحكم في العقـول وتوجيهها، وهـو مـا أكدتـه الكاتبـة اللبنانيـة «كاتيـا حـداد » بقولهـا: « إن تعلـيم الفرنسـية هـو اسـتثمار على المـدى البعيـد باعتبـار أن مـن تعلم لغة ما وفكر من خلالها وبها سيحافظ عليها في جميع مراحل حياته بما في ذلك نمط عيشـه، وشـكل استهلاكه اليـومي والـذي سـوف ينعكس على الاقتصاد الفرنسي»، وعلى هـذا كان على الاستعمار الفرنسي أن يغير منهجـه ويلبس قفازا ناعما ليظهر أكثر نعومة من ذي قبل، حتى يُبقي على كل الامتيازات في الجزائر والتي منها الامتيازات الاقتصادية.

من هنـا جاءت الخلفيـة الاقتصـادية لإقامـة التعليم الفرنسـي في الجزائـر، الـذي يسعى القائمون عليه إلى الإبقاء على الصلة بين المستعمِر والمستعمَر من خلال المحافظة على النمط الاستهلاكي الذي يُبقي على هيمنة المنتوج الفرنسي على اعتبار التأثير النفسي للثقافـة، كون العلاقـة بين النظام التعليمي في المجتمع والاقتصاد القـومي قويـة (أمـال قاسـمي2013 : 41) . هنـا يتبـادر لـذهن القـارئ سـؤال مهـم وهـو: هـل الاقتصـاد الجزائـري اقتصـاد قـومي فرنسـي حتى نقـيم عليـه هـذه الفرضـية التي تـربط العلاقـة بـين التعلـيم والاقتصاد؟

إن الإجابة عن هذا السؤال المحوري يضعها الاقتصاديون مثل ألفرد مارشال (أنظر التعليق رقم 17) ، الذي يرى أن « التعليم سلعة استثمارية مربحة جدا، فطبيعة التعليم والثقافة تشكل إلى حد كبير سلوكيات الفرد الاستهلاكية تبعا للولاءات الأخلاقية والثقافية واللغوي » ، واعتبر مارشال التعليم سلعة استثمارية مميزة لأنه يكسب الفرد قيّما وسلوكيات تجعل منه سلعة اجتماعية (أمال قاسمي2013 : 41) ».

سعت إدارة الجنرال ديغول إلى تغيير القيم والأعراف وكل أنماط العلاقات في المجتمع الجزائري، بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية، في إطار الاستعمار الجديد عبر القوة الآمنة والناعمة (المدرسة)، فكان التوجه الاستهلاكي الأساسي للدولة الجزائرية نحو فرنسا الوطن الأم، والتي لم تكن تنظر للجزائر كمركز ذاتي مستقل بل تعتبرها وعلى كل الأصعدة ضمن سيادة المركز الاستعماري كقطعة فرنسية خالصة (سليمان الرياشي 1996 : 311).

لذا فقد أسهمت الدراسات السوسيولوجية الفرنسية في الإبقاء على بلاد المغرب العربي عامة وعلى الجزائر خاصة ضمن الدائرة الاستعمارية الفرنسية، وسعت إلى ترسيخ فكرة الوصاية الفرنسية على المنطقة وإلى إبقائها منطقة محسومة سياسيا واقتصاديا ضمن النفوذ الفرنسي، وهو ما حاول المؤتمر السادس لعلم الاجتماع الناطق بالفرنسية في إيفيان 1966 تسويقه، وخاصة «جورج بالانديه»(أنظر التعليق رقم 18) ، الذي ركز على العلاقة الوطيدة بين التربية ومنظومات النشاط الاجتماعي الأخرى ومدى تأثير التعليم على النمط الاستهلاكي الفردي والجماعي.

وقد أثبتت الإحصاءات الرسمية نجاح الرهان الفرنسي على الاستثمار الفرنسي في التعليم داخل الجزائر المستقلة لتحقيق الفائدة الاقتصادية، وذلك نظرا لحجم المبادلات الاقتصادية بين البلدين والتي يوضحها الجدول التالي:

1- الجدول الأول يمثل المساعدات الفرنسية الموجهة للاستثمار العام في جويلية 1972.

السنوات	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70
المساهمة	1386	1326	657	598	415	262	230	227	139	14
القروض	651	713	176	131	24	6	11	36	147	10
المجموع	2037	2039	833	729	439	268	241	263	286	24

الجدول الاول : المساعدات الفرنسية الموجهة للاستثمار العام في جويلية 1972.

المصدر: «le Monde» du 5 juillet 1971

2- إن القراءة المتأنية للجدول توضح أن المساهمة الكلية الفرنسية تتناقص بشكل ملحوظ، في الوقت الذي نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن القروض الإجمالية ترتفع، أما الإعانات العمومية فإنها تتراجع وتتقلص باستمرار، وهو الأمر الذي عهدته الجزائر من الطرف الفرنسي ؛ ولتوضيح هذا الأمر يجب أن نعلم أن المساعدات الفرنسية دائما ما تكون مشروطة ومرتبطة باقتناء مواد فرنسية الصنع، فمثلا نجد أن قرض 1963 كانت قيمته 600 مليون فرنك قديم، 400 مليون منها عبارة عن هبات، بعضها لاقتناء بضائع فرنسية كثيرا ما تكون أجهزة ومعدات سوف تحتاج إلى قطع غيار في المستقبل والتي ستعوض كل تلك الهبات المزعومة (Salah 187: 1984 Mouhoubi).

3- وكمثال ثان لتوضيح التلاعب الفرنسي فإنه في اتفاق 1965 بين الطرفين الجزائري والفرنسي، وعقب فوز فرنسا بعقود الامتياز في مجال المحروقات، تعهدت فرنسا بتقديم 200 مليون فرنك قديم سنويا للجزائر منها 40 مليون غير قابلة للرد أو التسديد، والبقية أي 160 مليون فرنك كقرض مشروط باقتناء معدات فرنسية (1984 :187 Salah Mouhoubi), تعوض بها المساعدات أو الهبات.

الجدول الثاني يتناول التبادل التجاري بين البلدين.

السنوات	1960	1965	1970	1975	1979
الصادرات	5395	2525	3124	8071	8216
الواردات	2535	2811	3538	3183	4058
الميزان التجاري	+2860	- 286	- 414	+ 4888	+ 3358

المصدر: Salah Mouhoubi, p. 202.

ما يلاحظ على الميزان التجاري هو أنه دوما لصالح الصادرات الفرنسية، ما عدا في سنة 1965، وذلك بسبب الحركة الانقلابية التي قادها هواري بومدين ضد الرئيس بن بلة، وفي سنة 1971 التي يعود التراجع فيها إلى تأميم المحروقات حيث عمدت فرنسا إلى خفض وارداتها من النفط الجزائري وتوجهت نحو الأسواق الخليجية كإجراء انتقامي من

الجزائر لإقدامها على هكذا خطوة ترى فيها فرنسا تمردا عليها من طرف الجزائر، مع العلم أن هذه ليست هي المرة الوحيدة التي اتخذت فيها فرنسا إجراءات عقابية ضد الجزائر، إذ سبق هذا التقليص من الواردات النفطية إجراء آخر تمثل في توقيف فرنسا استيراد الخمور الجزائرية.

وبالعودة إلى السؤال السابق عن تأثير اللغة والتعليم في الاقتصاد نقول إن الاستهلاك مرآة عاكسة للواقع الثقافي واللغوي، فاستيراد الأدوية الفرنسية مثلا كان يشكل75% من حاجيات السوق الوطنية، ومرد ذلك بالأساس لطبيعة لغة دراسة الطب والصيدلة التي هي الفرنسية، وكذا لارتباط الجامعة الجزائرية بالجامعة الفرنسية.

ما يؤكد هذا الكلام قول «ديميتري جارميديس» DIMITRI GERMIDIS « إذا كانت الجزائر تمثل منطقة خطر في أعين المتعاملين الأجانب فإن فرنسا تمتلك نقاط قوة إضافية في إطار المنافسة مع القوى الأخرى، على اعتبار جزائر اليوم بلدا ناطقا بالفرنسية، فالعقود تناقش بلغة يمتلكها الطرفان الجزائري والفرنسي، كما أن تكوين الإطارات الجزائرية يتم باللغة الفرنسية أيضا» (Dimitri Germidis 2000:49).

إذا فالعامل الذي يصنع الفارق عند إبرام الصفقات هو اللغة المشتركة بين طرفي الاتفاق. وبالرجوع إلى بدايات الاستقلال نجد أن الجزائر المستقلة كانت تفتقد لقاعدة صناعية ولا تمتلك المقومات التكنولوجية، أللهم إلا في بعض المنشآت الصغيرة (النسيجية والغذائية)، والتي تعود إلى الحقبة الاستعمارية المرتبطة أيضا بلغة التصنيع الفرنسية، ونظرا لحاجة هذه المصانع لقطع الغيار والصيانة ظلت فرنسا مهيمنة على هذه القطاعات أيضا.

يضيف Germidis: « وجدت الجزائر نفسها أيضا ملزمة بالإبقاء على التواصل، بحكم كون المعايير الإنتاجية الفرنسية والأجهزة المصنعة في فرنسا باللغة الفرنسية، فقد كان هذا عامل توجيه للاستهلاك الجزائري من الأسواق الفرنسية» (Dimitri Germidis 2000:50).

إلى جانب هذا كانت حاجة السوق الجزائرية للتكنولوجيا الحديثة كبيرة، حيث كانت تفوق 12% من واردات العالم الثالث من التكنولوجيا الغربية (Salah Mouhoubi 1984:216) ، وكانت تحكمها عوامل كثيرة على رأسها عامل اللغة التي يتقنها التقنيون

الجزائريون على قلتهم، إلى جانب المتعاونين الفرنسيين الذين جاءوا إلى الجزائر في إطار مختلف صيغ التعاون.

إن المقاربة الثقافية التي عملت فرنسا على انتهاجها في الجزائر المستقلة تقتضي تعزيز التعاون الثقافي والفني لكي يكونا الداعمين الأساسيين لنقل التكنولوجيا الفرنسية إلى الجزائر، هذا ما يؤكده «روبار بورجي» Robert Bourgi (أنظر التعليق رقم 19) بقوله: « إن اتفاقيات التعاون المبرمة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة أعطى فرنسا امتيازات هامة داخل هذه الدول » (Salah Mouhoubi1984:232).

وتأكيدا لما سبق فقد أعطيت فرنسا امتيازا لإنشاء مؤسسات تعليمية تقنية مثل المدرسة متعددة التقنيات في الجزائر ووهران، والتي سيتخرج منها إطارات مفرنسة، وإلى جانب ذلك استمرت الجامعة الجزائرية تعاني الوصاية الأبوية الفرنسية، وكل هذا يسهل اختيار المنتوج بما يتوافق ولغة الإطار التقني المسير للمنشأة الاقتصادية أو غيرها ؛ وإلى جانب ما سبق ذكره لا يجب إغفال عامل مهم آخر أسهم بشكل كبير في تحديد الوجهة التجارية، ألا وهو العامل الإنساني المتمثل في الأعداد الكبيرة للجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا والناطقة بالفرنسية، ولما أرسته من علاقات اجتماعية واقتصادية قرّبت بين شعبي البلدين.

وهكذا ندرك أهمية اللغة والثقافة في تحديد نمط الاستهلاك اليومي للإنسان ومن خلاله المجتمع، أي ندرك تأثير الثقافي على الاقتصادي بالنسبة للدولة.

6- الانعكاسات السياسية للتعليم الفرنسي في الجزائر:

رافقت الجزائر المستقلة العديد من المشاكل منها الموروثة عن الاستعمار ومنها ما يعود إلى أخطاء صاحبت التجربة الثورية الوطنية سواء في شقها السياسي أو المسلح، وكانت أخطرها تلك المشاكل المرتبطة بالخلفية الثانية (أي الذاتية) والمتمثلة في عدم الحسم في قضايا جوهرية تعود إلى حقبة الحركة الوطنية بمختلف تياراتها بما في ذلك التيار الاستقلالي، والتي منها قضية الدولة وطبيعة نظام الحكم ومسألة المصالح الفرنسية في الجزائر المستقلة ؛ فقد كرست مرجعيات الثورة ذلك الغموض حيث أبقت الباب مفتوحا أمام التأويلات السياسية، وبالتالي سمحت لفرنسا التدخل في شؤون

الدولة خاصة فيما يتعلق بالقضايا الثقافية واللغوية والتي كرست من خلالها فرنسا استمرار تواجدها في الجزائر.

وأمام هذه الوضعية كان من الطبيعي أن تحدث الهوة عند الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، ذلك أن الأيديولوجية الثورية قد تأخرت عن مواكبة التغيرات لكون الغائب الأكبر في عمل الدولة الوطنية كان المسألة الثقافية (سليمان الرياشي 1996: 248) ، فالأزمة السياسية التي عاشتها وتعيشها الجزائر المستقلة تعود بالأساس إلى فشل المؤسسات الثقافية والاجتماعية الوطنية، وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها السياسية بفعالية، ما تعلق منها بالمدرسة خصوصا وبالأسرة ومنظومة التكوين والتعليم عموما (سليمان الرياشي 1996: 228).

فالمدرسة، كمؤسسة اجتماعية، تلعب دورا أساسيا ومحوريا يتمثل في التنشئة السياسية، وهي العملية التي يتم بمقتضاها نقل القيم الاجتماعية وتكوين الإطارات وقيادات المستقبل، كما أنها تلعب دور التجنيد السياسي واكتساب المتعلمين الخبرات اللازمة للقيام بمهام وأعباء الدولة (الخزرجي ثامر 2000 :66).

ذلك ما يترتب عن مفهوم السياسة التعليمية، والتي توضع بناءً على التصور الكلي لسياسة الدولة العامة التي تختلف من مجتمع لآخر حسب المعتقدات الفكرية لكل مجتمع، بالإضافة إلى الإطار الفكري للباحثين وما تمليه عليهم مصالح البلاد العليا.

من هنا جاءت أهمية توحيد النظام التعليمي داخل المجتمعات(أنظر التعليق رقم 20) ، وذلك لأن تعدد النظم التعليمية ينجر عنه تعدد الولاءات السياسية والإيديولوجية داخل البلد الواحد، فيؤدي ذلك إلى انقسام المجتمع على نفسه، لذلك فإن وظيفة المدرسة السياسية تكمن في تكوين الإطارات ذات الولاء للوطن وحده وتخدم المجتمع وحده دون غيره.

غير أن وجود تعليمين في الجزائر المستقلة، تعليم وطني تشرف عليه وزارة التربية والتعليم، وتعليم فرنسي بإشراف الديوان الجامعي والثقافي الفرنسي بالجزائر، زاد من حدة الازدواجية اللغوية والثقافية، مما أدى لظهور فئتين أو مجتمعين:

- مجتمع العصرنة وهو المجتمع الذي يدين بالولاء للثقافة الفرنسية والحامل لشعار الديمقراطية والحداثة والعلمانية في بعض الأحيان، وهو ما أصبح يعرف إعلاميا

بالمجتمع المدني(أنظر التعليق رقم 21) فهذه الفئة أصبحت تمثل القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي في الجزائر، لاعتبارات تاريخية وثقافية. على الرغم من أن هذه الفئة ضعيفة عدديا أمام الفئة الثانية وهي الفئة المهمّشة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا والمغيبة سياسيا، إلا أنها فئة مسيطرة اقتصاديا وسياسيا ومتحكمة في مختلف وسائل الإعلام (سليمان الرياشي 1996 :266) ، مما جعلها تتصدر المشهد السياسي الجزائري وتوجهه حسب إيديولوجيتها، ذلك لكونها تحتل المواقع القيادية في قطاعات الدولة المختلفة ؛ كما أننا نجدها تحتل مواقع الصدارة في الجيش والشرطة (سليمان الرياشي 1996 :266) ؛ كل ذلك كان بفعل الدور الذي لعبته المدرسة الفرنسية خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي وما بعده، فكانت المعبَر الحقيقي لكل من يريد بلوغ مكانة متميزة في المشهد السياسي الجزائري، وذلك لاستخدامها منظومة قيمية تلعب فيها فكرة التفوق الثقافي الفرنسي دورا مركزيا.

في المقابل يبقى المثقفون باللغة العربية «الأقارب الفقراء» حسب تعبير المؤرخ محمد حربي، فهم يشكلون فئة مهمشة اجتماعيا و اقتصاديا.

ومنه يمكن القول أن الخريطة الجينية للحكم في الجزائر المستقلة تكونت عبر المدرسة الفرنسية منذ مشروع قسنطينة وإلى ما بعد الاستقلال، وقد ظلت فرنسا متمسكة بحلم الاستمرار في الجزائر، رغم كل المشاكل السياسية التي سببتها لها الثورة التحريرية، لذا قال المؤرخ الفرنسي بنيامين ستورا في حوار مع جريدة Jeune Afrique « إن تأثير الحنين للجزائر الفرنسية لا زال قويا بفرنسا».

إن هذا الحنين غذته أحلام الإمبراطورية الفرنسية التي غابت عن الساحة الدولية، وراحت تبحث عن فردوسها الضائع في الجزائر، ساعية إلى استعادته بواسطة رابطة الحب الأولى، المتمثلة في اللغة والثقافة الفرنسيتين اللتين تُعتبران من أدوات السلطة في الجزائر، فهي ليست وسيلة لممارسة الحكم وحسب بل وتأشيرة نحو السلطة والبقاء فيها(نصر الدين قاسم، جريدة الشروق اليومي) ؛ فالتواجد في مختلف المصالح الحكومية رهن مفتاح الفكر واللغة الفرنسيين، وهذا ما أكدته الوزيرة البريطانية «إيليزابيث سوان موتر»(أنظر التعليق رقم 22) بقولها « يقولون إن الجزائر ليست محمية فرنسية، وأنا أقول إنها محمية فرنسية». إن هذا الرأي تدعمه شواهد كثيرة مثل

هيمنة الحرف الفرنسي على الدوائر الحكومية المختلفة - ما عدا الجيش والعدالة - وبصفة خاصة قطاع التعليم المستوحاة برامجه من البرامج الفرنسية، بالإضافة إلى المكانة التي تحظى بها اللغة الفرنسية في المنظومة التربوية الجزائرية.

إن هذه الانعكاسات التي ناقشنا أو تلك التي لم نتطرق إليها في ثنايا هذا البحث لم تكن إلا الوسائل التي سعت الكولونيالية الجديدة تحقيقها بهدف البقاء في الجزائر عبر بوابة المدرسة واللغة الفرنسيتين.

خاتمة:

إنّ التجربة التي عاشتها الجزائر و فرنسا عقب فك الارتباط المادي كنتيجة حتمية لثورة دامت أكثر من سبع سنوات ونصف، راح ضحيتها أزيد من مليون ونصف مليون شهيد إلى جانب انهيار شبه تام للبنى التحتية، والتي صعبت من مهمة الدولة الفتية للقيام بالمهام المنوطة بها، لقد طردت جبهه التحرير الاستعمار الفرنسي غير ان الارتباط لم ينته إلا مع تحول ديغول التاريخي، عندما وافق على حق الجزائر في تقرير مصيرها، محولا الاضطرار إلى فضيلة بكل دهاء، لذا كان استقلال الجزائر بمثابة الخسارة الكبرى والكارثة المروعة لفرنسا كونها فقدت موردا هاما كان يصب في الاقتصاد الفرنسي كما خسرت منطقة نفوذ سياسي و ثقافي لغوي، كان تعتبرها جوهرة مستعمراتها ونافذتها التي تطل من خلالها على باقي إفريقيا العالم الإسلامي.

لذا لم تدخر أي جهد في البحث عن انجح و أنجع السبل للاحتفاظ بالجزائر، فكان اختيار التعاون الثقافي وتحديدا المدرسة الاختيار الأنجع الذي من خلاله استطاعت أن تبقي قدما راسخة في المنطقة، حتى وان عملت السلطة الجزائرية على التنصل من تلك القيود التي نجحت في بعض محطاتها وفشلت في أخرى . أن الصراع قائم بين فرنسا من خلال وكلائها بالنيابة، والجزائر بكل ما تحمل من ارث تاريخي قوامه ملايين الشهداء هدفه التطلع إلى مستقبل خارج دائرة نفوذ الفرنسي.

-التعاليق :

-**التعليق رقم 1**: سانت باف Charles Augustin Sainte Beuve: ناقد وكاتب فرنسي، 1804-1869، خلاصة فكره هو أن إنتاج أي أديب هو انعكاس لحياته.

-**التعليق رقم 2:** جورج بومبيدو:1911-1974 ثاني رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة من 1969 إلى غاية 1974

-**التعليق رقم 03**: جون ديوي، 1859-1952، عالم نفس وفيلسوف أمريكي وأحد رواد المدرسة البراغماتية ومن أعلام علوم التربية، يرى أن المدرسة تعكس تطور المستوى الاجتماعي.

-**التعليق رقم 4**: فردناند بويسون، أكاديمي وسياسي فرنسي 1841-1932، مؤسس رابطة حقوق الإنسان، أستاذ التربية في السوربون.

- **التعليق رقم 5**: بيار بورديو: 1930- 2002، عالم اجتماع فرنسي من أبرز الفاعلين بالحياة الثقافية والفكرية بفرنسا، من أبرز مؤلفاته: «إعادة الإنتاج» 1970.

-**التعليق رقم 6**: محمد عابد الجابري، 1935/12/27-2010/05/03، مفكر وفيلسوف مغربي، برع في قضايا الفكر المعاصر وألف فيها أكثر ممن ثلاثين كتابا، منها «نحن والتراث»، «نقد الفكر العربي».

-**التعليق رقم 7**:كارل خرمباخر: 1856-1909، عالم ألماني، مختص في اللغة والأدب الإغريقي في العصور الوسطى، درّس في جامعة ميونيخ.

-**التعليق رقم 8**: وليام مارسيه: 1872-1956، مستشرق فرنسي مهتم باللغة الأمازيغية واللهجات العربية وخصوصا اللهجة المغربية.

- **التعليق رقم** 9: أنيس فريحة الخوري، أستاذ للغات السامية بالجامعة الأمريكية – معجم الألفاظ العامية في اللهجة اللبنانية - من مواقفه قوله: «أتمنى حاكما عسكريا يفرض العامية على العرب»

-**التعليق رقم 10**: جاك بارك: 1910-1995، مستشرق فرنسي من مواليد فرندة، من مؤلفاته «الإسلام يتحدى»، «العرب بين الأمس واليوم»، «ترجمة معاني القرآن»، درس في السوربون والجزائر.

-**التعليق رقم 11**: يوهان غوتليب فخته، 1762-1814، أستاذ الفلسفة في جامعة برلين، وأحد مؤسسي المثالية الألمانية.

- **التعليق 12:** شكري خوجة، 1891-1967، أديب جزائري كتب بالفرنسية، خريج المدارس الاستعمارية، عمل مترجما قانونيا، من مؤلفاته «رواية مامون».

-**التعليق 13**: عبد القادر حاج حمو، 1881-1953، ولد بمليانة، أديب وسياسي جزائري، من مؤلفاته رواية «زهرة»، كان ضمن التيار الإندماجي المدافع عن القيم الفرنسية.

- **التعليق 14**: كاتب ياسين، 06 أوت 1929، إلى 28 أكتوبر 1989، كاتب جزائري، باللغة الفرنسية له العديد من الأعمال الأدبية أشهرها «نجمة»، 1956.

- **التعليق 15**:مصطفى لشرف، 03/07 /1917- 2000/01/13، كاتب ومؤرخ وعالم اجتماع جزائري، خريج السوربون، نشط في حزب الشعب، التحق بالثورة في 1956، أحد مختطفي الطائرة في أكتوبر 1956.

-التعليق 16: هكذا صرح كاتب ياسين كما أسلفنا: «الفرنسية غنيمة حرب».

-**التعليق 17**: ألفرد مارشال، اقتصادي انجليزي، 1842-1924، من مؤلفاته «مبادئ الاقتصاد».

- **التعليق 18**: جورج بالانديه: عالم اجتماع فرنسي، من مؤلفاته «الأنثروبولوجيا السياسية».

- **التعليق 19**:روبار بورجي، محامي وسياسي فرنسي من أصول عربية، شيعي المذهب، شغل منصب مستشار لدى وزير التعاون في حكومة شيراك.

-**التعليق 20:** ما عدا المجتمعات المتعددة الطوائف والأعراق والديانات ولكن رغم ذلك فهناك القواسم المشتركة التي تجمع بين تلك الطوائف وعلى رأسها الوحدة الوطنية.

- **التعليق 21**: المجتمع المدني: يشير المصطلح إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة، يضم المنظمات غير الحكومية وغير الربحية.

-**التعليق 22**: إليزابيث سوان موتر: وزيرة بريطانية لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سابقا.

قائمة المصادر والمراجع:

1- أمال قاسمي وآخرون، (2013) ،« **الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل** » , بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

2- بلقاسم مولود قاسم نايت، (2007)، **«إنية وأصالة»**، الجزائر : دار الأمة.

3- بدران نبيل، (1991)، « **التربية والإيديولوجية** »، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة.
4- بن عيسى عنابي، (2003)، « **سلوك المستهلك** »، ج1، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
5- جون ديوي، (1978)، « **المجتمع والمدرسة** »، ط2. ترجمة أحمد حسن الرحيم، لبنان: مكتبة الحياة
6- الزين نزار، (1997)، « **تعريب التعليم وتعلم اللغات الأجنبية**»، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
7- كامل ثامر الخزرجي، (2000)، «**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**»، عمان: دار مجدلاوي.
8- كميل ريسلير، (2016)، « **السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر أهدافها وحدودها (1830-1962)**»، تر نذير طيار ، لبنان :دار الكتاب للنشر.
9- لوصيف سفيان, (2014), « **السياسة الثقافية في الجزائر, الايدولوجية والممارسة** »، لبنان : منتدى المعارف.
10- محمد عابد الجابري، (1994) «**المسألة الثقافية**»، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
11- محمد الطيب العلوي، (2006)، « **التربية بين الأصالة والتغريب** »، الجزائر :دار دحلب.
12- موريس فايس، (2013)، « **نحو السلم في الجزائر, مفاوضات أيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية** » , الجزائر : عالم الأفكار .
13- مسعود أحمد طاهر،(2011)، « **المدخل إلى علم الاجتماع العام** »، الأردن: دار جليس الزمان.
14- مصطفى لشرف، (1971)، « مشكلات في التربية والتعليم »، مجلة الثقافة، الجزائر : وزارة الثقافة، العدد 41.
15- سعد الله أبو القاسم، (1986) «من حضارة الشعر إلى حضارة العلم»،**مجلة «الفكر»**، تونس، العدد 4.
16- عباس فرحات، (2007) «**الشاب الجزائري**»، ترجمة أحمد منور، الجزائر : وزارة الثقافة.

17- صالح فيلالي، (1999) «**إشكالية الثقافة في الجزائر، المبادئ الأساسية والأيديولوجية الممارسة**»، ط2، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

18- الرياشي سليمان وآخرون، (1996)، « **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** » ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

19- شاهين عبد الصبور, (1986)، «**اللغة العربية لغة العلوم والتقنية**»، ط2, القاهرة: دار الاعتصام .

20- شارل ديغول، (1971)،« **مذكرات الأمل** »، لبنان : دار عويدات.

21-Amadou Seydou(1971) « Pour une éthique de la coopération internationale », paris : cahiers d'histoire mondiale, Vol. VIII, N°04.

22-bilinguisme et biculturalisme, (1964), Le Conseil de la Vie Française (Canada), au Canada, Québec .

23-Buron Robert, (1965), «Carnets politiques de la guerre d'Algérie, par un signataire des accords d'Evian» , Paris : Plan.

24-Daniel Noël , (1980) , «La langue comme outil de communication et la langue comme marqueur social », in CIRP, Québec .

25-Dimitri Germidis , (2000) «le Maghreb, la France et l'enjeu technologique», Paris : ed cujas.

26-G. Pompidou, (1964) , «discours sur la coopération», Documentation française, devant l'Assemblée Nationale, le.

27-Joseph Hanse , (1965), «De quoi s'agit-il », Etudes et documents, Paris : Fondation Plisnier, N° 05 .

28-Khodja Choukr , (1928) « Mamoun », Paris: Ed. Radot.

29-Mouhoubi Salah, (1984), «La Politique De Coopération Algéro-Française» , Alger : O.P.U.

30-Nouria Benghebrit (2000), « Le système d'éducation, formation en Algérie », « L'Algérie, histoire, société et culture », ouvrage collectif, Alger : Edition Kasbah.